Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 4, 2023

Deanship of Scientific Research

The Effect of the Criterion “not in the words of the Arabs” on the Structures of the Nouns: Manfa'eel, Fi'weel, and Fu'la'

Baeth Al Hroob*, ***Ibrahim Khalil***, ***Amani Suleiman Dawoud***

Arabic department, College of Arts and Sciences. University of Petra, Amman, Jordan.

Received: 23/12/2021
Revised: 18/4/2022
Accepted: 13/6/2022
Published: 30/7/2023

* *Corresponding author:*
balhroob@uop.edu.jo

Citation: Al Hroob, B., Khalil, I., & Dawoud, A. S. (2023). The Effect of the Criterion “not in the words of the Arabs” on the Structures of the Nouns: Manfa’eel, Fi’weel, and Fu’la’. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(4), 451–458.
https://doi.org/10.35516/hum.v50i4.228

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to ascertain the integrity of the criterion (not in the words of the Arabs) in extracting the two structures (manfa'eel, fi'weel) from the structures of the Arabic nouns, limiting the construction of (fu'la') to specific examples, and verifying the extent to which this criterion matches the linguistic reality away from the interpretation required by it. Imposing this criterion in an attempt to limit the structures of nouns in Arabic.

Methods: The study followed the descriptive-analytical approach, as it was showing some of the noun structures that some Arabic scholars decided that they are not in the speech of the Arabs due to the lack of examples of them or their absence, depending on the linguistic reality.

Results: This study revealed the existence of some imbalances in what resulted from this standard of judgments related to the structures of the nouns under study, and that the proofs presented by the grammarians supported their opinion in extracting these structures from the speech of the Arabs or limiting them to specific examples that can be contradicted and rebutted in one way. The study also concluded that the attempt of the ancient grammarians to compel the non-Arab when Arabizing the common in Arabic weights made them reject some of the weights in it.

Recommendations: The “not in the words of the Arabs” criterion needs to be reconsidered, its accuracy verified, and the results based on it verified at the phonetic, morphological and grammatical levels.

Keywords: Not in Arabs' speech, manfa'eel, fi'weel, fu'la'.

أثر معيار "ليس في كلام العرب" في أبنية الأسماء: مَنْفَعيل، وفِعْويل، وفُعْلاء

باعث فيصل الحروب ، إبراهيم حسين خليل، أماني سليمان داود*

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا، عمان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدّراسة إلى التأكُّد من سلامة معيار (ليس في كلام العرب) في إخراج البناءين (مَنْفَعيل، وفِعْويل) من أبنية الأسماء العربيّة، وحَصْرِ بناء (فُعْلاء) في أمثلة محدَّدة، والتأكُّد من مدى مطابقة هذا المعيار للواقع اللغوي بعيدًا عن التأويل الذي اقتضاه فرْضُ هذا المعيار في محاولة حصْر أبنية الأسماء في العربيّة.

المنهجية: اتبعت الدِّراسةُ المنهج الوصفي التّحليلي، إذ كانت تعرِضُ لبعض أبنية الأسماء التي قرّر بعض علماء العربيّة أنها ليست في كلام العرب لقلة الأمثلة عليها أو انعدامها، وحاولوا ردَّ أمثلتها إلى بناء آخر شائع في العربيّة، ثمّ عَرَضْ الأدلة والبراهين التي احتاجوا إليها في إثبات رأيهم، والردّ عليها اعتمادًا على الواقع اللغويّ.

النتائج: كشفتْ هذه الدّراسة عن وجود بعض الاختلالات فيما نتج عن هذا المعيار من أحكام تتعلق بأبنية الأسماء موضوع الدّراسة، وأنَّ ما بسطه النحويّون من براهينَ أيّدت رأيَهم في إخراج هذه الأبنية من كلام العرب أو حصرها في أمثلة محدَّدة يُمكنُ نقضها وردّها في وجهٍ من الوجوه، وكذلك توصّلتْ الدِّراسةُ إلى أنّ محاولة النحويين القُدامى حَمْل الأعجميّ عند تعريبه على الشّائع في أوزان العربيّة جعلتهم يرفضون بعضَ الأوزان فيه.

التّوصيات: إنّ معيار "ليسَ في كلام العرب" يحتاجُ إلى إعادة النّظر فيه، والتثبُّت من دقّته والتحقُّق من النتائج التي بُنيت عليه في المستويات الصوتية والصّرفية والنحويّة.

الكلمات الدالة: ليس في كلام العرب، مَنْفَعيل، فِعْويل، فُعْلاء.

مقدمة

إنّ مسألة ضبط أبنية أسماء العربيّة في الدّرس الصّرفيّ احتاجت إلى بناء منظومةٍ معياريّة تُعتمد لإقرار بناء ما أو رفضه، بهدف حصْرِ تلك الأبنية وعدم التوسُّع فيها بما ينسجمُ مع رغبة النحاة والصرفيين القُدامى في وضع قواعد تَحكم اللغة في مستوياتها المُختلفة.

ولإقرار بناءٍ ما أو رفضه في اسم من أسماء العربيّة كانوا يعمدون إلى البحث عن أمثلة له في العربية، فإن وجدوا أمثلته شائعة في العربيّة أقروه، وإن قلّت أمثلته أو انعدمت حكموا بأنّه ليس في كلام العرب، وحاولوا ردّه إلى مثال آخر تشيع أمثلته في العربيّة.

ولكثرة استعمال هذا المعيار في مسألة تحديد أبنية الأسماء جاءت هذه الدّراسة بهدف فَحص هذا المعيار والتأكُّد من دقته في ضبط تلك الأبنية، وذلك باختيار مجموعة من الأبنية التي كان اعتماد معيار قلة أمثلته أو انعدامها سبباً في رفضها والحُكم بأنها ليست في كلام العرب.

ولأنّ الدراسة هدفت إلى التأكُّد من سلامة هذا المعيار، اختارت سبيل التّمثيل لا الحصر، فجاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة مباحث، أما التّمهيد فقدَّمت فيه لهذا المعيار وبداية اعتماده في العربيّة وآراء العلماء فيه، ودرست في المبحث الأول وزن (مَنْفَعيل)، وفي المبحث الثاني وزن (فِعْويل)، ودرستْ في المبحث الثالث وزن (فُعْلاء). وأما ما جاء من أوزان أخرى في متن الدّراسة كانت تأييدًا وتدعيمًا لوجهة النّظر عند الحديث حول أحد الأوزان المدروسة.

تمهيد:

اقتضى مشروع التّقعيد اللُّغويّ الذي أنجزه النحاةُ والصّرفيون القُدامى وضعَ مجموعةٍ من الضوابط والمعايير التي من شأنها أن تحدِّدَ مواطن الانسجام والتنافُر بين أصوات العربيّة، وتحصرَ أبنية ألفاظها، وتضبط تراكيبها.

ويُعدُّ "ليسَ في كلام العرب" أحدَ هذه المعايير التي اعتمدوها في إنجاز مشروعهم، واستجابةً لتفعيل هذا المعيار والإفادة منه في التّقعيد قرّروا حكمًا مفاده أنّ ما كثُرت أمثلته في العربيّة فهو من كلام العرب، وأنّ ما قلّت أمثلته أو انعدمت فهو ليس من كلامهم، فحملوه على غيره وأدخلوه في قياسه.

وقد بدأ العمل بهذا المعيار واعتماده أساسًا في عمليّة التّقعيد منذُ ظهور أوائل المُصنّفات في علوم العربيّة، فقد اتّكأ عليه سيبويه في أكثرَ من موضعٍ في كتابه، من ذلك قوله في حديثه عن جواز التّسمية بـ (لو وأو): "ليسَ في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح"(سيبويه، 1998م، 261/3).

واستمرّ النحاة والصرفيون بعد سيبويه بالعمل في هذا المعيار فلا يكاد يخلو مُصنَّف لغوي قديم من مواطن اعتمد فيها هذا المعيار في ضبط تركيب أو ردّ بناء، إلى أن وصل الأمر بعد ذلك إلى أن يفرد ابن خالويه كتابًا خاصًا بهذا المعيار سمّاه " ليس في كلام العرب" خصّصه لِذكر الأبنية التي لم يأتِ عليها إلا أمثلة قليلة في العربيّة.

وقد لاقى هذا المعيار إعجاب بعض اللغويين لما له من فائدة في معرفة نوادر اللغة في رأيهم، يقول السيوطي فيه: "هذا نوعٌ مهم، ينبغي الاعتناء به، فيه تُعرف نوادر اللُّغة وشواردها، لا يقوم به إلا مطّلعٌ بالفن، واسع الاطّلاع كثير النّظر والمُراجعة"(السيوطي، 1998م1، 3/2)، في حين انتقده بعض الباحثين وعدّه بحثا سلبيًا في اللغة، لأنهم حين عجزوا عن حصْر الأبنية التي جاء عليها اللسان العربيّ اضطلعوا بِحصْر الألفاظ التي خرجت عليه (الصّالح، 2009م، 329).

ولعلّ التقعيد لأبنية الأسماء من الأبواب الصّرفيّة التي اعتمد اللّغويّون هذا المعيار في ضبطها، وحَصْرها في العربيّة بأبنية محدَّدة، يقول سيبويه: " ليسَ في الأسماء واوٌ قبلها حرفٌ مضموم، وإنّما هذا بناء اختصّ به الأفعال"(سيبويه، 1988م، 316/3).

ولم يقتصر اعتماد هذا المعيار في المستوى الصّرفي على أبنية الأسماء، بل نجده حاضرًا في مستوى اجتماع الصوامت أو الصّوائت التي تُنتج الأبنية، ومثاله: "ليس في كلام العرب ضمة بعد كسرة إلا في حرفين إصْبُع وزِئْبُر"(ابن خالويه، 1979م، 215). واعتُمد هذا المعيار كذلك في أبنية الأفعال، ومنه: ليس في كلام العرب فعلٌ صحَّ من المُعتلّ ولم يُعلّ إلا استحوذَ، وأغْيَمت السّماء، واستنوقَ الجمل". (ابن خالويه، 1979م، 113).

وإننا إذ نتفقُ مع مَن يرى أنّ بعض الألفاظ ومنها الألفاظ موضوع الدِّراسة لم تعُدْ مستعملةً، وانّها صارت من المُحنَّط اللُّغويّ (الملخ، 2020م، 373)، غير أنّ دراستها تكشفُ لنا عن منهجيّة الصّرفيين القُدامى في ضبط الأوزان وتحديد الأبنية لا سيّما المُعرَّب منها، وبالتالي تجنُّب إخفاقات هذه المنهجيّة والتنبُّه لها في التعامل مع الألفاظ التي قد تستجدُّ في اللُّغة، أو تدخل إليها من اللغات الأخرى.

واتّجهت هذه الدِّراسة للتمثيل على مواضع اعتماد هذا المعيار في ثلاثةٍ من أبنية الأسماء، ودراستها للتحقُّق من إحكام هذا المعيار فيها والحُكم عليها بالاستبعاد من أوزان العربيّة أو جعلها محصورة في عدد معيّن من الأسماء.

(مَنْفَعِيْل):

تقرَّرَ لدى بعض علماء العربية أنّ هذا الوزن خارج على أوزان العربية، وليس في كلام العرب، وبناءً على ذلك كانوا يحاولون ردّ أية شبهة يُحتمل بها أن يكون أحد ألفاظ العرب على هذا الوزن، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في كلامهم حول وزن كلمة مَنْجَنِيْق، و"المنجنيق القذاف التي ترمى بها الحجارة، دخيل أعجمي معرّب" (ابن منظور،1414 هـ، مجنق)، وقد اختلف علماء العربية في وزنه، وانقسموا بذلك قسمين: يرى القسم الأول منهم أنّ الميم أصلية فيه، معتمدين بذلك على الاشتقاق، وأنّ الفعل منه جَنَقَ، واستدلّوا على ذلك بجواب أحد الأعراب عندما سأله أبو عُبيدة عن حروبٍ كانت بينهم، فقال الأعرابي : " كانت بيننا حروب عُون، تُفقأُ فيها العيون، مرةً نُجْنَقُ، وأخرى نُرْشَقُ" (ابن دريد،1987، جنق)، وما حكاه الفارسي عن أبي زيد: جنّقونا تَجْنِيْقاً (ابن منظور، 1414، جنق). وبهذا تكون (منجنيق) بوزن (مَنْفَعِيْل)، بزيادة الميم والنون الأولى وأصالة النون الثانية.

أما القسم الثاني منهم فحكم بأصالة الميم، وزيادة النون الأولى، وأصالة الثانية، معتمدين في ذلك على أنه جاء في جمعه (مجانيق) (سيبويه، 1988، 4/ 309)، يقول ابن جني: "قال أبو عثمان: وأمّا منجنيق فإنها فَنْعَلِيل، يدلك على ذلك قولهم مَجانِيق، فتذهب النون في التكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا قلت عناكب" (ابن جني،1954، 2/ 354)، وبهذا يثبت لديهم وزن (فَنْعَليل) فيها بحكم أصالة ميمه، ولإثبات رأيهم حاولوا تأييده بمجموعة من الأدلة والبراهين التي تقويه وتدعمه.

أوّلها: بما أنه ثبت زيادة النون الأولى بدليل الجمع؛ فإنه وجب الحكم على الميم بالأصالة "لأنه لا يلتقي في أول الأسماء والصفات التي ليست على وزن الأفعال حرفان زائدان متواليان" (سيبويه، 1988، 4/ 309).

وثانيها: لأنّ النون أصلية فإنّ الزيادة لا تكون في أول بنات الأربعة، إلا إذا كانت من أفعال، مثل: منطلق (سيبويه،4/ 409)، وهذا من باب اشتراط وجود حالة مُشابهة في أمثلة العربيّة تُسوّغ وجود هذا الوزن.

أما ثالث الأدلة فكان بمنزلة الردّ على من قرروا زيادة الميم بدعوى الاشتقاق، فهم يرَونَ أنّ (جنق) من معنى (منجنيق) لا من لفظه، مثل: دَمِثَ، ودِمَثر. (ابن يعيش، 2001، 5 / 331)، فإن كانت فيه بعض حروفه إلا أنه ليس مشتقا منه.(الثمانيني، 1999، 253).

وكان رابع أدلتهم هو دعوى الخلط في الاشتقاق من الأعجمي، وأنّ العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم، ومنجنيق أعجمي معرّب، فحدث فيه الخلط، لأن الميم لا تزاد في مِثله لعدم النظير.(ابن يعيش،2001، 5/ 331)، " والقياس فيه مَجْنَقُوهم، لكنهم اجترؤوا عليه وغيّروه، لأنه ليس من كلامهم" (ابن جني، 1954م، 146).

وأما دليلهم الخامس فهو أنه ليس في كلام العرب وزن (مَنَفْعِيل)، وأنّ من حكم بذلك قد توهّم زيادة الميم، لأنّ المنجنيق آلة، وجاء في ميمه الكسر نحو مِطْرَقة ومِجْرَفة، فحُذفت عند الاشتقاق.(ابن جني، 1954، 148).

وعند النظر في الرأيين السابقين وتأمّلهما، نجد أن الخلاف بينهما ينحصر في زيادة الميم وأصالتها اعتماداً على وجود (جنق) عند أصحاب الرأي الأول، وما جاء في جمعها على مجانيق عند أصحاب الرأي الثاني الذين جعلوا معيار " ليس من كلام العرب" أحد أدلتهم في إثبات أصالة الميم، ومن البدهي أن يترتب على هذا الخلاف وجود وزنين مختلفين لهذا الاسم هما (فَنْعَليل ومَنْفَعيل)، غير أنّهم لم يتطرقوا إلى احتمالية أن يكون بوزن (فَعْلَلِيل) بأصالة الميم والنُّونين، مع أنّ هناك ما يُؤَيّدُ أن تكونَ مَنْجَنيق بهذا الوزن الذي من شأنِهِ أن يجعلَ هذا المثال أكثر قُربًا من الواقع اللغوي، وبتبعد فيه عن التأويل، يدعمُ ذلك أنّ ابن الحاجب في شافيته جعلَ هذا الوزن وجهًا في (منجنيق) غير أنّه اشترط فيه ثبوت سلسبيل على (فَعْلَلِيل)، يقول في الشافية: "وأمّا مَنْجَنيق فإن اعتدّ بجَنَقونا فَمَنْفَعيل، وإلا فإن اعتدّ بمجانيق ففَنْعَليل، وإلا فإن اعتدّ بسَلْسَبيل على الأكثر ففَعْلَليل" (ابن الحاجب، 2010، 82)، ومن كلامه يتّضح أنه يُقوّي فيه فَعْلَليل مع اشتراطه وجود مثال له في العربيّة، وهذا الشرط ساقط لأن (فَعْلَلِيل) إن لم يثبت في (سلسبيل) فهو ثابت في غيره نحو (بَرْقَعِيْد)، لأنه ليس فيه شيء من حروف الزّيادة. (الإستراباذي، 1975، 2/ 352).

وكذلك فإنّ اعتراضهم بأنّ الخلط في اشتقاق الاسم الأعجمي وارد يعدّ دليلاً على أنّ الحكم بأصالة حروفه أَولى، و"لأنه أعجمي فلا مَرْجَح في زيادة بعض دون بعض، ولا داعي لذلك" (الزبيدي، 1965، جنق)، فالأصلُ عند التردُّد في أصالة الحرف أو زيادته الحُكم بأصالته (الإستراباذي، 1975م، 255/1)، وأمرُ الخلط قد يكون في بناء الجمع منه، فهو ليس مقصورًا على اشتقاق الفعل فقط، فلِمَ الحكم على الخلط من جهة دون الأخرى؟ وفي ظل هذا الاحتمالات كان الأولى الحكم بأصالة الحروف، إذ لا دليل قاطع على أصالة بعضها، وزيادة أخرى وهذا ما كان منهم في منجنين ومنجنون، إذ حكموا بأصالة الميم والنون فيهما، لعدم وجود الدّليل على زيادة النون فيهما (الإستراباذي،1975، 2/ 354).

ومما يُقرّبُ وجهة النظر هذه أيضاً أنّه جاء في جمعه (مَنْجَنِيْقات)، قال الشاعر: (الزبيدي، 1965، جنق)

وبالأَمائِمَ بالمَنْجَنِيقاتِ عَن الأَهاتِمَ حَلأنا وَيَوْمَ

فمجيءُ جمعُها على (منجنيقات) بثبوت ميمِه ونونه الأولى يؤيد أصالتهما، ويبتعد بالكلمة عن التحليل والتأويل وبسط الأدلة، وتقديم البراهين التي

تثبت وزنًا دون آخر وترفض أحدهما بحجة أنه ليس من كلام العرب من باب حصر الأمثلة في أوزان معينة، وعدم التوسع في الأبنية وإفراد بناءٍ مستقلٍ للمثال الواحد، أو الأمثلة القليلة إن كان بالإمكان تأويلها وردّها إلى بناء آخر شاعت أمثلته في العربية، وينضاف إلى ما يدلُّ على أن تكونَ (منجنيق) بوزن (فَعْلَليل) أنّه من المنطق " أن يكثر بناء الأعجميّ خماسيًا ولا سيّما إذا كثُرت حروفه في أصل الوضع، إذ يعمَدُ المُعرِّبُ آليًّا إلى الحفاظ على أكبر قدر من أحرف الكلمة الأصليّة بما يتناسبُ والنِّظام الصّرفي للعربيّة" (نعجة، 2014م، 113)، فأغلبُ البنى الخماسية هي بنى أعجميّة مُعرَّبة دخلت إلى العربيّة كُتلةً واحدةً لا تقبل التّجزئة أو الاشتقاق. (نعجة،2014م،115).

وكذلك فإنّه لا يخفى على دارس العربيّة ما ظهر عندّ أصحاب المعاجم وعلماء الصّرف من اضطرابٍ في مُعالجة الألفاظ الأعجميّة، الذي يظهرُ في نسبة بعضها إلى جذورٍ عربيّةٍ، فقد قالوا إنّ (استبرق) من (برق)، أو في افتراض جذور وهميّة لها ومن ذلك أنّهم وضعوا (باذنجان) في (بذنج) (عبدالعزيز، 1990م، 157).

ولولا وجود ما يؤيد فَعْلَليل في منجنيق لكان من الصواب أن يتساوى فيها مَنْفَعيل مع فَنْعَليل رغم عدم وجود الأمثلة على الأول، وهذا ليس دليلاً قاطعاً على عدم إمكانية أن يأتي منجنيق عليه، والحكم عليه بأنّه غير ممكن في منجنيق لأنّه ليس في كلام العرب يبقى أمراً ظنّياً، تحكمه الرغبة في التقعيد و حصر الأبنية، بخاصةٍ أنّ حجتهم بعدم جواز مجيء حرفين زائدين في أول الاسم أو الصفة لم تكن محكَمة إذ جاء في أوائل بعض الأسماء والصفات حرفان زائدان مثل (إنْقَحْل) و(إنْزَهو) ، بزيادة الهمزة والنون في أولهما، جاء في شرح المفصّل لابن يعيش: "وقد جاءت الزيادتان في أوّل غير الجاري على الفعل، وهو قليلٌ جدًّا في لفظتين أو ثلاث لا غير، قالوا: رجلٌ إِنْقَحْل أي مُسنّ يابس الجلد على العظم من قولهم قَحَلَ الشيء إذا يبِسَ، فالنّون والهمزة زائدتان في أوّله لما ذكرناه من الاشتقاق، ولقولهم في معناه قَحْل بفتح القاف وسكون الحاء، وقالوا رجلٌ إِنْزَهْوٌ للمزدهي، فالنّون والهمزة في أوّله زائدتان لأنّه من الزَّهْوِ وهو الفَخْر، وقالوا إنْفَخْر في معنى إنْزَهْو" (ابن يعيش، 2001، 4/ 176).

وفي هذا القول ما يُؤَكِّدُ أنّ زيادة حرفين في أول الاسم أمرٌ واردٌ في العربيّة بدليل الأمثلة المذكورة التي أيَّدها الاشتقاق، فأحَدُ الحرفين لا يكون أصليًّا في وجهٍ من الوجوه، وهذا دليل واضح على أنّ مَنْجَنيق بوزن مَنْفَعيل يتساوى مع كونه على فَنْعَليل، لأنّ رفضه على أساس أنّه لا يجتمع زيادتان في أوّل الفعل غير الجاري مجرى الفعل قد ألغاهُ ما جاء في الأمثلة السابقة.

(فِعْوِيْل):

وهو أحد الأوزان التي قرَّرَ بعض علماء العربية أنّه ليس في كلام العرب، ومحاولة جعل الألفاظ التي يمكن أن تكون عليه في وزن آخر من الأوزان المستعملة في العربية، ومن أمثلة ذلك (عِزْوِيْت)، والعزويتُ موضعٌ، (ابن سيدة، 2000، عزو)، ويرى بعض النحاة والصرفيين أنّ التاء فيه أصلية والواو زائدة، وبذلك يكون وزنه (فِعْلِيْت) لوجود نظائر له في أمثلة العربية، في حين منعوا أن يكون وزنه (فِعْوِيْل) بزيادة الواو فيه، لأن هذا البناء ليس في كلام العرب (سيبويه، 1988، 4/ 316)، وعدّه ابن جني من باب عدم النظير، ويقول في الخصائص: "ألا ترى إلى عِزويت لمّا لم يقم الدليل على أنّ واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلُّل بالنَّظير، فمنعت أن يكون فِعْويلاً لمّا لم تجد له نظيرًا، وحملته على فِعْليت لوجود النظير، وهو عِفْريت ونِفريت" (ابن جني، د.ت، 1/ 198)، ولدليلهم هذا تأييدٌ في معاييرهم التي قرّروا فيها تحديد مواضع زيادة الحروف، وجَعْل لزوم عدم النّظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة أحدَ القرائن التي يُحكَمُ بها على الحرف بالزيادة أو الأصالة (حسان، 1994م، 162).

وأما الحكم بأصالة الواو والتاء فيه، فقد رفضه بعضهم كذلك محتجين لمذهبهم بأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وكون وزنه (فِعليل) لا يصح بهذا، يقول ابن السرّاج: "وكذلكَ عِزْويتٌ لأَنهُ ليس في الكلامِ فِعْويلٌ ولا يجوزُ أَنْ يكونَ: عِزويتٌ "فِعْلِيلٌ" لأَنَّ الواوَ لا تكونُ أَصلًا في بَناتِ الأربعةِ" (ابن السراج، (د.ت)، 3/ 242).

ولعلّ في الرأيين السابقين نظراً، فأما كون المثال على (فِعليل) فقد أقرّه الزمخشري بعد أن ذكر مجموعة من الأمثلة على زيادة الواو في غير أول الكلمة، قال: "وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة كعوسج وحوقل وقسور ودهور وترقوة وعنفوان وقلنسوة إلا إذا اعترض ما في عزويت" (الزمخشري، 1993، ص502). فهو بذلك يقرّ بأصالة الواو والتاء فيها، ومما استدل به على ذلك ما كان في (رنوناة) من (الرّنا). (الفارسي، 1993، 2/ 189).

وبذلك تكون زيادة الواو فيها ممكنة، ما دام في العربية مثال آخر كانت واوه زائدة مع ثلاثة حروف أصلية غيره، وفي هذا حجة على نقض دليلهم في رفض (فِعليل) في (عِزْوِيْت). وأما منعهم فعويل فيها لأنه ليس في كلام العرب فقد يمكن ردّه من وجهين:

أولها: أنّ بعضهم أقرّ بوجود هذا البناء في كلام العرب، ومن أمثلتهم فيه (غِسْوِيل) و(سِمويل) (ابن دريد،1987م، 3/ 1244)، و (سِرْوِيل) (الفيروزآبادي، 2005، 1014).

وثانيها: أنّ ابن خالويه قد ذكر أن عزويت على وزن فِعْويل في كتابه (ليس في كلام العرب) الذي خصَّصَه لهذه الغاية (ابن خالويه، 1979، 272).

لذا فإنّ حملَ هذا المثال على النظير لأنّهم أرادوا أن يلبسوه ثوبًا عربيًّا بقياسه على وزن مطّرد في العربيّة(نعجة،2014م،54)، فحملوه على مثل عِفريت الذي هو من العِفْر، انطلاقًا من أنّ "ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب"(ابن جني، (د.ت)،358/1)، غيرَ أنّ تحديد وزنه لا يعدو على أن يكونَ ممارسةً رياضية ذهنيّة، والسؤال عنه يُشبه برهنة القوانين الرياضيّة شأنُه في هذا شأن الكثير من مسائل الوزن

الصّرفي(الملخ،2020م،380)، ويبدو ذلك واضحًا في آليّة تحديد وزنه القائمة على السّبر والتقسيم باقتراح ثلاثة أوزان مُحتملة فيه هي(فِعْليل و فِعْويل ، وفِعْليت)، ثمّ البَدْء بِسَبْرِ هذه الاحتمالات ورَفضِ (فِعْليل)؛ لأنّ الواو لا تكون أصلية مع ثلاثة حروف، ونَفي (فِعْويل)؛ لعدو وجود النّظير، والإبقاء على (فِعْليت) لوجود نظائره في العربيّة.

ويتضح مما سبق أنّ رغبة اللغويين النابعة من سيطرة الفكر المعياري على أذهانهم جعلهم يضعون قولهم "ليس في كلام العرب" معياراً يحكمون به أوزان الكلام، فإن لم يَشِعْ هذا الوزن في أمثلة العربية حاولوا ردّ أي مثال يمكن أن يكون عليه، والبحث في وزن آخر شائع في العربية، ووضع هذا المثال تحته رغبة منهم في حصر الأبنية وعدم التوسع فيها فإن صادفهم كلمة شاذة أو نادرة في بنائها ردّوها إلى مثال آخر وقاسوها عليه.(ضيف، 1968، 90)، ولعدم وضوح الاشتقاق في المثال السابق ذهب بعضُهم إلى ترجيح ما له نظير على ما لا نظيرَ له، فإن اعتبرنا أنّ الأمر فيه منطق لُغويّ إلا أنّه لم يكن منهجًا ثابتًا في هذا الباب، إذ نجدُهم أحيانًا يُرجّحون عدم النظير في بعض الأبنية على الاشتقاق، مما يُؤكّدُ رغبتهم في حَصر الأبنية.

ومن ذلك ما جاء في (سُبْرُوت) الذي عدّه سيبويه على (فُعْلُول) لوجود أمثلته في العربية في حين رفض أن يكون على (فُعْلُوت) (سيبويه،1988م، 318/4). والمُتتبّعُ لهذا اللفظ في المعاجم العربيّة يجدُ أنّه ورد فيه عدّة معانٍ يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- المُحتاج المُقلّ (ابن سيدة،2000، مادة سبرت)
- الغُلام الأَمْرد (ابن سيدة، 1996، مادة سبرت)
- القاع لا نباتَ فيها (ابن سيدة، 1996، مادة سبرت)
- الشيءُ القليل (ابن منظور، 1414 هـ، مادة سبرت)
- الدّليل الماهر بالأرضين من السبر (الزبيدي، 1965، مادة سبرت)

ولعلّ هذا الأخير اشتقاق واضح يجعلنا نطمئن إلى أن التاء زائدة فيه، وعليه يكون السبروت بوزن (فعلوت)، وزيادة التاء في آخره للمبالغة التي تضيف إلى معنى السَّبْر الحذاقة فيه. غير أنّ من عدّ التاء أصلية فيه قد اعتمد المعاني الأخرى ولم يذكر في معناه (السّبر) رغبة في جعلها تتبع للشائع من الأبنية أو أنّه لم يُعرف هذا المعنى فيها، ولِعلمنا بأصول منهجهم الذي يعتمد لمَّ شتات أبنية العربية ما أمكن فإنّنا نرجّحُ الرغبة في التقعيد والحَصْر على عدم العلم بالاشتقاق.

ومما يؤيد زيادة التاء فيه ما جاء في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده من قوله "والسُّبرور: الفقر، كالسُّبْروت، فإن صحّ هذا فتاء سُبْروت زائدة "، واستشهد ابن سيده بقول الشاعر: (ابن سيدة، 1996، مادة سبرت).

تُطْعِمُ المُعْتَفِينَ ممَّا لَدَيْها مِنْ جَناها، والعائِلَ السُّبْرُورا

وقولُ ابن سيدة -إن صحّ أن يكون السُّبرور كالسُّبروت- لعلّه نظرٌ من أصحاب المعاجم في آراء النحاة والصرفيين الذين سبقوهم، والتأثُّر برأيهم، وعدم الجزم في مسائل نحوية وصرفية، ونقلها كما هي دون الفصل فيها، وتحرُّزهم في الرأي لعلّ شيئًا من المعاني لم يدركوه.

ولعلّ ما يدعم وصولنا إلى هذه النتيجة ويؤيدها اضطرابُ المنهج لديهم في ذلك، ما نجدُهُ في اعتمادهم أحياناً الاشتقاق البعيد على القريب، ومثاله كلمة (التَرَبُوت) الذي عدّه سيبويه بوزن (فَعَلوت)، فهو عنده من التراب، لأنّ التَّرَبُوت الذَّلول، وفي التراب معنى الذِّلة (سيبويه، 1988، 4/ 171). في حين لم يذكره في فَعَلول مع أنّه جاء فيه معنى الدُّربة وأصلها دَرَبوت والتاء فيه بدل من الدال، وهذا الاشتقاق أقرب من أن يكون من التراب. وفيه قول الشاعر: (الجوهري، 1987م، مادة: كبد)

وشاعِرِ قَوْمٍ قَدْ حَسَمْتُ خِصاءَه وكانَ لَهُ قَبْلَ الخِصاءِ كَتِيتُ

أَشَمُّ خَبُوطٌ بالفراسِنِ مُصْعَبٌ فأَصْبَحَ مِنِّي قَيِّداً تَرَبوتُ

ويظهر في البيت أن الشاعر قد درّب الآخر على الذِّلّة فأصبح مُذلّلاً.

(فُعْلاء):

اختار بعض اللغويين أنّ هذا الوزن لم يأتِ في العربية إلا في لفظين فقط، وهما: الخُشّاء والقُوْباء، وبذلك أخرجوا من هذا الوزن كل كلمة تحتمل أن تكون عليه، وحصروا وزن فُعْلاء في هذين اللفظين، في حين أننا نجد أمثلة أخرى يُرجَّحُ فيها هذا الوزن، مثل مُزّاء، والمُزّاء: الخمر اللذيذة الطعم (ابن منظور، 1414هـ، مادة: مزز)، قال الأخطل يعيب قوماً: (الأخطل، 1994م، 109)

بِئْسَ الصُّحاةُ وبئسَ الشُّرْبُ شُرْبُهُمُ إذا جَرَتْ فيهم المُزّاءُ والسَّكَرُ

وفيه يقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب اسمٌ يجيء على فُعَلاء وفُعْلاء بتحريك العين وتسكينها إلا حرفان: خُشَشَاء وخُشّاء، وقُوَباء وقُوْباء، فمكن سكّن نوّن وصرف، ومن أظهر لم ينوّن ولم يصرف" (ابن خالويه، 1979، 83) ويفهم مما أورده ابن خالويه أنّ مُزّاء ليست بوزن فُعلاء، وهمزتها لام، وليست زائدة، ووزنها فُعّال من وجهة نظر من حكم بأصالة الهمزة فيها، ومنهم من أجاز فيها الوزنين، فهي "فُعلاء من المزّ، وهو بمنزلة قوباء في كونه على وزن فُعْلاء، قال الزُّبيديّ: يجوز أن يكون مُزّاء فُعّال من المِزْية، والمعنى فيهما واحد، لأنه يقال هو أمزى منه وأمزُّ منه، أي أفضل" (الزبيدي، 1965، مادة: مزز).

ولعل هذا التداخل قد أدّى إلى أصلين في الكلمة، أحدهما مهمل (مزأ)، والآخر مستعمل (مزز).(ابن عقيل، 1405هـ، 4/ 66)، وفي هذه الحالة فإن الأولى حمل الكلمة على الأصل المستعمل، واستبعاد الأصل المهمل.(الصاعدي، 2002، 1 / 266)، وفي هذا ما يثبت أن مُزّاء على فُعْلاء أقرب منه على فُعّال، حتى وإن جعل بعضهم هذا الوزن محصورا في لفظين فقط.

ومما يؤيد هذا الرأي أنّ كلمة (دُبّاء) كذلك قد تكون بوزن (فُعْلاء)، مع إمكانية أن تكون بوزن فُعّال، فقد ذكرها الهروي في (دبب) (الهروي، 1999م، 614/2) وبذلك تكون همزتها زائدة، فهي عنده بوزن (فُعْلاء)، وأما الجوهري فقد أوردها في باب (دبي) (الجوهري، 1987م، مادة دبي) وهي عنده بوزن (فُعّال) وهمزتها منقلبة عن ياء، وأما الزمخشري فقد أوردها بالوجهين، جاء في الفائق في غريب الحديث: "الدُّبّاء: القرع، والواحدة دُبّاءة، ووزنه فُعّال ولامه همزة كالقُثّاء على اعتبار ظاهر اللّفظ؛ لأنّه لم يُعرف فيه انقلاب واوه عن واو أو ياء كما قال سيبويه في ألاءة، ويجوز أن يُقال من بال الدّبا وهو الجراد ما دامت ملسًا قرعًا، وذلك قبل نبات أجنحتها" (الزمخشري، د.ت، 407/1) فهي تختلف عن (مُزّاء) في أنها تحتمل الوجهين معاً، ولكنّ هذا الاحتمال يجعل فُعْلاء وجهاً مقبولاً في دُبّاء، لأن همزتها قد تكون أصلية أو منقلبة (ابن الأثير، 1979، 2/ 96)، وبهذا فإنّ حصر فُعْلاء في لفظين في العربية قد لا يؤيده الواقع اللغوي الذي يدعم الاشتقاق فيه أن تكون (مُزّاء) على هذا الوزن وكذلك (دُبّاء) في أحد الوجهين المحتملين فيها، وهو أمر قابل للزيادة بالبحث في ألفاظ أخرى في العربية تكون بهذا الوزن بدليل الاشتقاق، غير أننا هنا لسنا بصدد استقصاء الأمثلة لأن الهدف في دراستنا هو التحقق من دقة معيار ليس في كلام العرب في أبنية الأسماء فاخترنا سبيل التمثيل لا الحصر.

خاتمة:

خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يُمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: إنّ معيار "ليس في كلام العرب" كان أحد المعايير التي اعتمدها اللغويون في تحديد أبنية الأسماء والتقعيد لها.

ثانيًا: إنّ بعض أبنية الأسماء التي حصرها النحاة والصرفيون في عدد محدود من الألفاظ، يُمكن أن يُضاف لها بعض الألفاظ الأخرى في العربيّة، وبذلك يُمكن وضع ألفاظ أخرى في هذا البناء، ومن ذلك أنّهم حصروا بناء (فُعْلاء) في خُشّاء، وقوباء، وأثبتتْ الدّراسة أنّ مُزّاء ودُبّاء أيضًا قد تكونا في هذا البناء.

ثالثًا: إنّ بعضَ الأدلة والبراهين التي اعتمدها النُّحاة والصّرفيون في استبعاد بناءٍ من أبنية الأسماء في العربيّة لم تكُن مُحكمةً في كل أحوالها، وقد يعتريها النَّقصُ في وجهٍ من الوجوه، منها رفضُهم (مَنْفعيل)، لأنّه لا يتوالى زيادتان في أوّل الاسم فقد ثبتَ أنّه جاء مثال لذلك في العربيّة مثل (إنْقَحْل) بزيادة الهمزة والنون في أوله.

رابعًا: إنّ مسألة ترجيح عدم النّظير في حال عدم وضوح الاشتقاق لم تقتصر على هذه الحالة، بل كانوا أحيانًا يرجحون عدم النّظير على الاشتقاق الواضح أو الاشتقاق القريب والأخذ بالبعيد، رغبةً منهم في حَصْر الأبنية، ومن ذلك الحُكم بأنّ سُرْبوت بوزن (فُعْلول لا فُعْلوت)، اعتمادًا على الاشتقاق البعيد، وعدم اعتمادهم معنى السّبر فيه مع وروده في معناه، وهو اشتقاق واضح تثبُت به زيادة التاء.

خامسًا: إنّ رغبة اللغويين في حصر أبنية الأسماء، وعدم التوسُّع فيها جعلهم دائمي المحاولة في جمع أكبر عدد من الأسماء في وزن واحد، واستبعاد أي وزن تكون ألفاظه قليلة أو محصورة في ألفاظٍ محدودة، والحُكم عليه بأنّه ليس في كلام العرب.

سادسًا: إنّ محاولة اللغويين القُدامى حَمْلَ الأعجميّ عند تعريبه على الشّائع في أوزان العربيّة جعلتهم يرفضون بعضَ الأوزان فيها، الأمرُ الذي استدعى إقامة الحجج التي قد تصلُ حدَّ الممارسات الذهنيّة في تأييد رأيهم باختيار وزنٍ دون آخر.

سابعًا: إنّ معيار "ليسَ في كلام العرب" يحتاجُ إلى إعادة النّظر فيه، والتثبُّت من دقّته والتحقُّق من النتائج التي بُنيت عليه في المستويات الصوتية والصّرفية والنحويّة بشكلٍ عام.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، م. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. (ط1). بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الحاجب، ع. (2010). الشافية في علمي التصريف والخط. (ط1). القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن السرّاج، م. (د.ت). الأصول في النّحو. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن جني، ع. (1954). المنصف. (ط1). دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، ع. (د.ت). الخصائص. (ط4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خالويه، ح. (1979). ليس في كلام العرب. (ط2). مكة المكرمة.

ابن دريد، م. (1987). جمهرة اللغة. (ط1). بيروت: دار العلم للملايين.

ابن سيده، ع. (1996). المخصص. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث.

ابن سيده، ع. (2000). المحكم والمحيط الأعظم. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، ب. (1405). المساعد على تسهيل الفوائد. (ط1). دمشق: دار الفكر، جدة: دار المدني.

ابن منظور، م. (1994). لسان العرب. (ط3). بيروت: دار صادر.

ابن يعيش، ي. (2001). شرح المفصل للزمخشري. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخطل، غ. (1994). ديوانه. (ط2). بيروت: دار الكتب العلميّة.

الإستراباذي، ن. (1975). شرح شافية ابن الحاجب. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الثمانيني، ع. (د.ت). شرح التصريف. (ط1). مكتبة الرشد.

الجوهري، إ. (1987). الصِّحاح تاج اللغة وصِحاح العربية. (ط4). بيروت: دار العلم للملايين.

الزبيدي، م. (1965). تاج العروس. (ط1). الكويت: دار الهداية.

الزمخشري، م. (1993). المفصل في صنعة الإعراب. (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.

الزمخشري، م، (د.ت). الفائق في غريب الحديث. (ط2). لبنان: دار المعرفة.

السيوطي، ج. (1998). المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها. (ط1) بيروت: دار الكتب العلميّة.

الصاعدي، ع. (2002). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. (ط1). السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الصالح، ص. (2009). دراسات في فقه اللُّغة. (ط3). بيروت: دار العلم للملايين.

الفارسي، ح. (1993). الحجة للقراء السبع. (ط2). دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث.

الفيروز آبادي، م. (2005). القاموس المحيط. (ط8). بيروت: مؤسسة الرسالة للطبع والنشر.

الملخ، ح. (2020). العادات اللغوية في العربيّة لغة واحدة وظلال متعدِّدة. (ط1). إربد: عالم الكتب الحديث.

الهروي، أ. (1999). الغريبين في القرآن والحديث. (ط1). السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

حسّان، ت. (1994). اللغة العربيّة مبناها ومعناها. (ط1). الدار البيضاء: دار الثقافة.

سيبويه، ع. (1988). الكتاب. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ضيف، ش. (1968). المدارس النحوية. (ط7). القاهرة: دار المعارف.

عبدالعزيز، م. (1990). التّعريب في القديم والحديث. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربيّ.

نعجة، س. (2014). آفاق الدّرس اللُّغوي في العربيّة المبنى والمعنى. (ط1). إربد: عالم الكتب الحديث.

References

Abdel Aziz, M. (1990). Arabization in ancient and modern. (1st ed.). Cairo: Dar Alfiker Alarabi.

Al Akhatal, Gh. (1994). Poems Archive, Diwan. (2nd ed.). Beirut: Al-Kutub Al-Alamih.

Al Farisi, H. (1993). The Argument for the Seven Readers (of Holy Quran). (2nd ed.). Damascus: Dar Al Mamun.

Al Fayrouz Abadi, M. (2005). Al Qamous Al Muheet. Beirut: Al Resalah est.

Al Harawi, A. (1999). Al Ghreebien in the Qur'an and Hadith. (1st ed.). Saudi Arabia: Nizar Mustafa Library.

Al Jawharee, A. (1987). Asahah crown Arabic language and sanitation. (4th ed.). Beirut: Dar Alelm Lelmlayeein.

Al Seyouti, J. (1998). Al-Muzhar in the sciences of language and its types. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamih.

Al Thmainin, A. (n.d). Explanation of conjugation. (1st ed.). Al rushd library.

Al Zubaidi, M. (1965). Taj Alarous. (1st ed.). Kuwait: Dar Al Hedaya.

ALMalkh, H. (2020). Linguistic habits in Arabic: one language and many shades. (1st ed.). Irbid: Aalam Akutub Alhadith.

AlSaedi, A. (2002). Linguistic origins overlap and its impact on building the lexicon. (1st ed.). The Islamic University of Madinah.

AlSaleh, S. (2009). Studies in Philology. Beirut: Dar Alelm lelmalayeen.

AlZamakhshari, M. (1993). The detailed in parse. (1st ed.). Beirut: Maktabt Al Helal.

AlZamakhshari, M. (n.d). The "Super" in a strange and Sunna and traces of the ancients. (2nd ed.). Beirut: Dar Al Marefa.

Dief, Sh. (n.d). Grammar schools. (7th ed.). Cairo: Dar Al Maaref.

Estrabadi, N. (1975). Shafin ya of Ibn Alhajeb explanation. (1st ed.). Dar alkutub Al ilmieh.

Hassan, T. (1994). The Arabic language, its structure and meaning. (1st ed.). Addar Al bayida.

Ibn Al Sarraj, M. (n.d). Assets in Grammar. (1st ed.). Beirut: Al Resala est.

Ibn Al-Athier, M. (1979). Final in a strange and Sunna and traces of the ancients. (4th ed.). Cairo: Egyptian General Book Authority.

Ibn AlHajeb, O. (n.d). Al shfeya explanation on Morphology and calligraphy science. Cairo: Arts library.

Ibn Aqeel, B. (1984). Help facilitate Benefits. (1st ed.). Damascus: Dar Al Fekr.

Ibn Duraied, M. (n.d). Language Collection. (1st ed.). Beirut: Dar Alelm lelmalayeen.

Ibn Jenni, O. (n.d). Characteristics. (4th ed.). Cairo: Egyptian General Book Authority.

Ibn Jenni, O. (n.d). The Fair. Al Munsif. (1st ed.). Dar Ihya' Alturath Alqadeem.

Ibn Khalaweh, H. (1979). Not in the Words of the Arabs. (2nd ed.). Mecca.

Ibn Manthoor, M. (1994). Lesan-Al Arab. (3rd ed.). Beirut: Dar Sader.

Ibn Syedeh, O. (1996). Al Mukhsas. (1st ed.). Dar ihyea Al turath.

Ibn Syedeh, O. (2000). Al muhkam wa Al muheet Al Atham. (1st ed.). Beirut: Dar alkutub Al ilmieh.

Ibn Yaesh, Y. (2001). Detailed explanation. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamih.

Na'jaeh, S. (2014). Prospects for the linguistic lesson in Arabic, its structure and meaning. (1st ed.). Irbid: Aalam Akutub Alhadith.

Sebawieh, P. (1998) The Book. (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.